

الإخوان من التنظيم إلى السلطة

حلمي النمنم *

في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ أدى د. محمد مرسي اليمين القانونية أمام هيئة المحكمة الدستورية العليا كرئيس لجمهورية مصر العربية، حتى هذه اللحظة كان د. مرسي رئيساً لحزب الحرية والعدالة، القناع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وكان كذلك عضواً بمكتب إرشاد جماعة الإخوان، مكتب الإرشاد هو أعلى درجة تنظيمية بالجماعة، مثل المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي زمن حسني مبارك.

جاء مرسي إلى الموقع بانتخابات لم تكن نزيهة تماماً، فقد شابتها مخالفات عديدة لم يتم التحقيق فيها إلى الآن، بعض هذه المخالفات، مثل خروج البطاقات الانتخابية من المطبعة الأميرية وفيها علامة صح على اسم د. مرسي كانت كافية لإبطال الانتخابات في رأي بعض القانونيين، غير أن حالة التوافق العام ارتضت النتيجة تأسيساً على أنه لم يكن مقبولاً أن يأتي إلى الرئاسة الفريق أحمد شفيق تلميذ مبارك المباشر، وربما لأن معظم الأطراف السياسية في مصر أرادت الخلاص من الفترة الانتقالية بما فيها من اضطرابات بتجليس رئيس للجمهورية يملأ المقعد الشاغر منذ تخلي مبارك عن الرئاسة في ١١ فبراير ٢٠١١.

كان وصول مرسي إلى الرئاسة يمثل نقلة مذهلة في النظام السياسي المصري، بالنسبة لجماعة الإخوان فقد تربعت الجماعة على عرش مصر، رغم أنها كانت حتى تلك اللحظة، محظورة قانونياً، طبقاً

* كاتب وباحث مصري

لقرار الحل الصادر بشأنها منذ سنة ١٩٥٤، ولم يكن في حلم الإخوان الوصول إلى الرئاسة، لتتذكر نداء المرشد العام للجماعة محمد مهدي عاكف في صيف ٢٠٠٥ على صفحات مجلة "آخر ساعة" بأنه يتمنى أن يجلس مع الرئيس وأنه سوف ينتخب مبارك لمدة رئاسية جديدة وأنه يتمنى من الرئيس أن يسمع منهم هم ولا يسمع عنهم فقط، وصدر عن قادة الجماعة في تلك الفترة ما يفيد الترحيب بجمال مبارك وريئاً للحكم، وطوال عام ٢٠١١ أعلن عدد من قادة الجماعة أنهم لن يخوضوا انتخابات الرئاسة المرشح وأنهم ليسوا في وضع يؤهلهم لذلك، ثم فاجئوا الجميع بدخول الانتخابات المرشحين اثنين، أحدهما أساسي هو خيرت الشاطر والثاني احتياطي هو د. محمد مرسي، بعض المعلقين اكتفوا بوصف الإخوان بأنهم كذابون، وهم كذلك في كثير من المواقف، لكن في حالة الانتخابات الرئاسية كان الأمر أكبر من مسألة الكذب.

من عام ١٩٣٠ التاريخ الرسمي لتأسيس الجماعة، وصدور أول لائحة لها وحتى سنة ٢٠١٢ مسافة طويلة وشاقة مليئة بالألغاز والتحويلات والصفقات.

الشائع أن الجماعة تأسست سنة ١٩٢٨، وهو تاريخ مشكوك في صحته، وهناك رأي بين بعض الدارسين الغربيين أن الجماعة تأسست سنة ١٩٢٩، تأسيساً على أن حسن البنا مؤسس الجماعة ذهب إلى الإسماعيلية في بداية العام الدراسي لسنة ١٩٢٨، وعادة يبدأ العام الدراسي في النصف الثاني من سبتمبر (أيلول)، ولم يكن ممكناً لشاب نزل غريباً بمدينة الإسماعيلية أن يبادر إلى تأسيس الجماعة، قبل أن يرتب أموره من حيث تسلم العمل كمدرس للخط العربي في إحدى المدارس الأهلية ثم يرتب حياته، وهكذا استقر رأيهم على أن الجماعة تأسست سنة ١٩٢٩، وهذا رأي ظني وتخميني، ولكن إذا أخذنا بالوثائق المتاحة فإن الجماعة تأسست سنة ١٩٣٠، ذلك أن أول لائحة لها والتي بمقتضاها نالت موافقة الجهات الرسمية صدرت سنة ١٩٣٠، وسوف نعتبر أن ذلك هو عام التأسيس وليس سنة ١٩٢٨ كما ذكر البنا نفسه وعنه ينقل كتاب الجماعة (١).

في تلك اللائحة نجد المادة الثانية تقول بالحرف الواحد "هذه الجمعية لا تتعرض للشؤون السياسية، أيًا كانت ولا للخلافات الدينية(٢)" وتتحدث اللائحة عن جمعية وليس عن جماعة، وعن مجلس إدارة ورئيس لهذا المجلس وليس عن مجلس شورى الجماعة ولا مكتب الإرشاد والمرشد العام، غير أن هذه اللائحة لم تعمر طويلاً، فبعد خمس سنوات تم تغييرها، لتصبح الجمعية جماعة وتحذف المادة الثانية بالكامل، وهذا يعني أن حسن البنا ومن معه قرروا أن يخوضوا في الشأن السياسي، وهذا ما حدث فعلياً بعد شهور قليلة وتحديداً مع تولي الملك فاروق عرش مصر.

كانت هناك اعتراضات على تولي الأمير فاروق عرش البلاد لصغر سنه - ١٥ سنة - وهكذا رأى فريق

من السياسيين المصريين أن يتشكل مجلس وصاية لإدارة شؤون البلاد إلى أن يبلغ فاروق السن القانونية، وكان زعيم الوفد مصطفى النحاس من أصحاب هذا الرأي وعدد من أمراء الأسرة المالكة، لكن والده فاروق الملكة نازلي ومعها الديوان الملكي وعلى رأسه علي ماهر (باشا) وبمساعدة إنجليزية قرروا أن يعود فاروق على عجل ويتولى العرش رسميًا، وهكذا قرر علي ماهر أن يكون هناك مشهد جماهيري لاستقبال الملك فور عودته من لندن، وكان أن استدعى علي ماهر حسن البنا وجماعته للتهاتف إلى الملك، وسعد البنا بهذا الاستدعاء وتحدث في مذكراته بفخر عنه وعن التهتافات التي هتفها للملك هو وأنصاره (٣) وكان من بين الذين هتفوا معه عمر التلمساني المحامي، الذي سيصبح مرشدًا عامًا بعد ذلك زمن السادات ومبارك.

عبر كواليس الديوان الملكي والباب الخلفي للسياسة دخل حسن البنا هذا المجال، صال وجال في كواليس السياسة المصرية، لعب مع كل طرف وضده، حدث ذلك مع الوفد وزعيمه النحاس باشا، وكذلك مع السعديين وزعيمهم النقراشي باشا، في صيف سنة ٤٧ كان النقراشي باشا يتهياً للسفر إلى الأمم المتحدة مطالبًا باستقلال مصر، وقد وقف الوفد ضد النقراشي بقوة، لكن حسن البنا قاد مظاهرة من أعضاء الإخوان لتأييد النقراشي والتهتاف له، يومها تحدثت السفارة البريطانية بالقاهرة في تقاريرها عن أن النقراشي دفع بسخاء للبنا كي يقود المظاهرة (٤) وفي العام التالي مباشرة كان تنظيم حسن البنا الخاص ينفذ عملية اغتيال النقراشي، الأمر الذي دعا الصحف المصرية أن تطلق على البنا "راسبوتين" السياسة المصرية، كان النقراشي قد أصدر قرارًا بحل جماعة الإخوان في سنة ١٩٤٨.

لم يعمل حسن البنا مع القوى المحلية في مصر فقط، لكنه بحكم المرحلة التي عاشها وظروف مصر والمنطقة تعامل مع القوى الكبرى أيضًا، في سنة ١٩٤١ بدأ تعامله المباشر مع المخابرات البريطانية (٥) وتعامل كذلك مع المخابرات الألمانية حين كان روميل يتهياً لدخول الإسكندرية وحين كان الملك فاروق وعلي ماهر يتعاملان معها، ثم سعى هو إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة للتعامل معها، على النحو الذي كشفه سكرتيره الخاص محمود عساف في مذكراته وتكشفه أيضًا الوثائق الأمريكية.

بعد حل الجماعة واغتيال النقراشي في ديسمبر ٤٨، تم اغتيال البنا في فبراير ١٩٤٩، وظل قرار حل الجماعة ساريًا، حتى سنة ١٩٥٠، حيث عادت ثانية إلى العمل بمرشد جديد اعتقد كثير من قيادات الإخوان أنه جاء من خارج الجماعة، هو المستشار حسن الهضيبي، لكن تبين فيما بعد أنه لم يكن خارج الجماعة، بل كان ممن يطلق عليهم "الخلايا النائمة" فقد شرح هو قصة إعطاء البيعة لحسن البنا سنة ١٩٤١، وأنه ظل على علاقة خاصة به يتلقى توجيهاته، ولم يكن البنا يريد أن يعلن انضمام الهضيبي للجماعة، حتى لا يفهم بأنه يعمل على اختراق القضاء المصري (٦)، مع الهضيبي وفي عصر

الملك فاروق لم تتدخل الجماعة في السياسة على النحو الذي كان أيام حسن البنا، حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ فعادت سيرتها السابقة وكان أن قامت الجماعة بمحاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر في أكتوبر ١٩٥٤ بميدان المنشية في الإسكندرية، وإلى الآن هناك الكثير من الألغاز في هذه المحاولة، تتمثل في أن العلاقة بين عبد الناصر والإخوان لم تكن ساءت إلى الحد الذي يدفعهم إلى اغتياله، لكن كانت علاقة المرشد العام، آنذاك، توثقت مع السفارة البريطانية في القاهرة ومع المخابرات الخارجية البريطانية.. هل تمت هذه العملية بالتنسيق أو عبر الاختراق البريطاني للجماعة..؟

لا تسمح هذه الدراسة بالتوقف عند هذه العملية وتتبع ما وراءها، غير أن محاولة الاغتيال الفاشلة لعبد الناصر أدت إلى صدور قرار مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين، وهذا القرار مازال ساريًا ونافذًا إلى اليوم.

كان قرار الحل الذي اتخذته مجلس قيادة الثورة والتعامل الصارم والعنيف مع الجماعة سببًا كافيًا لاختفائها، وفي عام ١٩٦٤ كان الرئيس عبد الناصر بصدد إغلاق بعض الملفات السياسية فأفرج عن اليساريين وبدأ في الإفراج عن الإخوان وكان يستعد لبدء مرحلة سياسية جديدة تتيح قدرًا من التعدد السياسي داخل الاتحاد الاشتراكي تمهيدًا لعودة الأحزاب، لكن جاء عام ١٩٦٥ بغير ما يتوقع، حيث ضبط تنظيم جديد للإخوان بقيادة سيد قطب، يخطط للاغتيال وللعنف، والثابت من أوراق سيد قطب، التي كتبها بعنوان "لماذا أعدموني"، أن التخطيط كان لاغتيال عبد الناصر وزكريا محيي الدين وصلاح نصر وعلي صبري والمشير عامر، أي رؤوس الدولة، صحيح أنه لم تكن لديهم الإمكانيات للتنفيذ ولا السلاح الكافي، لكن التنظيم كان يعني بوضوح أن عقلية التنظيم الخاص الذي أسسه البنا لا تزال قائمة وحاكمة داخل الجماعة.

في العام ١٩٧٠ رحل عن عالمنا الزعيم جمال عبد الناصر ثم خلفه في رئاسة مصر محمد أنور السادات، وكل منهما عرف حسن البنا وتعامل معه، كان عبد الناصر أحد الضباط الذين دربوا مجموعات من الإخوان في صحراء المقطم استعدادًا لدخولهم فلسطين إلى جوار الفدائيين والمتطوعين المصريين والعرب (٧)، أما السادات فقد عرف البنا وتعامل معه منذ سنة ١٩٤٠ وكتب عن هذه التجربة في أكثر من كتاب له.

مع صعود السادات إلى السلطة، كان في مصر بقايا للإخوان، تتمثل في المرشد العام حسن الهضيبي وعدد من القيادات القدامى، لكن لم يكن لهم تواجد بين الأجيال الصاعدة، كانت هذه الأجيال مشبعة بالأفكار القومية واليسارية، وكانت هناك بعض الاتجاهات الدينية تنمو من أثر هزيمة ١٩٦٧، ولو سارت الأمور على هذا النحو لانقرض الإخوان ودخلوا في ذمة التاريخ، غير أن الأعيب

السياسة كانت تحتاج إليهم وهذا ما حدث.

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، قرر الرئيس السادات إعطاء قبلة الحياة لجماعة الإخوان من جديد، وهكذا عاد عدد كبير من أولئك الذين أقاموا سنوات بالمملكة العربية السعودية وسمح لهم بالعمل من جديد بين الشباب، خاصة في الجامعات(٨)، كان السادات يشعر بانزعاج شديد من الناصريين ومن اليساريين عموماً، ولم يكن نسي أصداء صراعه مع مجموعة علي صبري في مايو ١٩٧١، ورغم أنه خرج من ذلك الصراع منتصراً ووضعهم في السجون، وشهرتهم في الصحف، غير أنه كان يشعر أنهم أقوى منه حتى وهم في السجون، في تلك الفترة كانت نوادي الفكر الناصري قوية في الجامعات، فأطلق السادات التيارات الدينية وفي القلب منها الإخوان للتصدي لتلك النوادي، ولم يعد خافياً أن إزاحة الناصريين والقوميين واليساريين بالتيارات الدينية لم يكن هدفاً ساداً فقط، بل كان هدفاً عاماً لدى عدد من أنظمة الحكم في المنطقة، خاصة التي ترتبط بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة ودول الغرب عموماً.

هكذا عاد الإخوان للعمل من جديد وغضت الدولة الطرف عن بعض ما جاء في قضية الفنية العسكرية، حيث ذكر طلال الأنصاري في مذكراته أنهم قبل الشروع في تنفيذ العملية التي استهدفت السادات نفسه حصلوا على إذن خاص من مرشد الجماعة حسن الهضيبي، ونقلت إليهم الإذن، الحاجة زينب الغزالي، وهي نفسها كانت الوسيطة من قبل بين نفس المرشد وسيد قطب في تنظيم ١٩٦٥.

ازداد اعتماد السادات على الإخوان وثقته بهم في أعقاب حادث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وكانت انتفاضة شعبية كادت أن تطيح بالسادات، لولا أن الأخير استعان بالجيش، وكان شرط وزير الحربية المشير محمد عبد الغني الجمسي أن يلغي السادات قرارات زيادة الأسعار التي ألهمت المتظاهرين، وضحت ثقة السادات بالإخوان بعد أن دعى المرشد العام عمر التلمساني إلى حضور لقاء مع السادات، في شهر رمضان، أذيع على الهواء وكان التلمساني جالساً في الصف الأول، وسمح له بالحديث، وتكلم كلمات بسيطة أخرجت السادات، ومما قاله السادات في هذا اللقاء مذكراً للتلمساني بأنه سمح للجماعة بالعودة وسمح لمجلة الدعوة أن تعاود الصدور، لكن دون أن تهاجم سياسات الدولة.

في عهد السادات اخترق الإخوان مفاصل المجتمع المصري، طلاب الجامعات وعدد من النقابات المهنية، وأنشئوا المستوصفات الإسلامية بالمناطق الشعبية لعلاج الفقراء والاتجار في الأزياء الإسلامية أمام المساجد الكبرى وفي الجامعات، بتوفير الحجاب والعباءة للفتيات والسواك والجلباب للشباب.. وفي زمن السادات أرادت الدولة أن تتخفف من بعض مسؤولياتها تجاه المواطنين، خاصة في المناطق

الفقيرة ودخل الإخوان إليها، يوفرون مراكز الدروس الخصوصية للطلاب وأشياء من هذا القبيل، غير أن السادات لم يسمح لهم بالاقتراب من مؤسسات الدولة والعمل السياسي المباشر.. لكنهم باتوا في وضعية جعلتهم جاهزين لاختراق الدولة متى سنحت لهم الفرصة، وهو ما حدث، فلم تتأخر عليهم الفرصة طويلاً.

في ٦ أكتوبر ١٩٨١ جرى اغتيال الرئيس أنور السادات في منصة العرض العسكري بمدينة نصر، وقام بالاغتيال الملازم أول خالد الإسلامبولي وعدد من أعوانه المحسوبين على الجماعة الإسلامية، قبل اغتياله بأكثر من شهر كان السادات تحفظ على أكثر من ١٥٠٠ مواطن ومواطنة، يمثلون النخبة المصرية من كل التيارات، وكان بين المتحفظ عليهم عمر التلمساني المرشد العام للإخوان، ومن ألغاز تلك الأيام أن عددًا من قادة الإخوان غادروا مصر قبل أيام من قرارات التحفظ مثل مصطفى مشهور ومهدي عاكف وخيرت الشاطر، سافر مشهور وعاكف إلى ألمانيا وتوجه الشاطر إلى لندن، والثلاثة وردت أسماؤهم ضمن قوائم المتحفظ عليهم.. هل كان سفرهم مصادفة أم أن هناك من نبههم إلى ضرورة السفر من داخل نظام السادات أم من حلفائه في الغرب الذين كانوا على معرفة بما يخطط له السادات هذه عينة من التساؤلات التي لا نجد عليها إجابات قاطعة إلى اليوم.

جاء حسني مبارك إلى الحكم عقب اغتيال السادات محملاً بخبرات ورؤى ودروس أستاذه ومعلمه في السياسة، السادات نفسه، وضع هذا بجلاء في موقفه من الإخوان المسلمين، صحيح أن مبارك لم يفرج عن عمر التلمساني ضمن المجموعة الأولى، التي التقاها في القصر الجمهوري، وصحيح أيضاً أن الجماعة توقف نشاطها العلني منذ سبتمبر ١٩٨١، وكان مبارك مقتنعاً بدرس السادات أن الإخوان هم الحل الناجح لمواجهة اليسار عمومًا وأضاف مبارك إليهم الوفد.. أي المعارضة الديمقراطية والمدنية لنظامه، الذي هو امتداد طبيعي لنظام السادات وإن كان به بعض التعديل الشكلي، وقدم مبارك رسالة إلى الإخوان أنه يريد حكم القانون ويحترم أحكام القضاء، لذا حين صدر حكم القضاء الإداري بعودة مجلة الاعتصام والمختار الإسلامي التابعتين للإخوان سمح لهما بالصدور الفوري، وسمح لمصطفى مشهور وآخرين غيره بالعودة إلى مصر والعمل من جديد داخل الجماعة.

وفي بداية عهد مبارك كان اليسار قويًا في مصر ومؤثرًا، ولم يهادن اليسار حكم مبارك، كان حزب التجمع هو الحزب الوحيد الذي أعلن سنة ١٩٨٧ رفض الاستفتاء لدورة رئاسية جديدة يخوضها حسني مبارك، وكان رأي الحزب أن دورة واحدة تكفي لمبارك، ولم يغفرها لهم مبارك أبدًا، وفي بداية عهده أيضًا وجد حزب الوفد إقبالاً قويًا في الشارع في ذلك الوقت جرى الحديث عن انضمام فاتن حمامة للوفد وشرع د. يوسف إدريس كذلك في الانضمام للحزب، وحين كان الاستعداد يتم لانتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٤، ذهب د. فؤاد محيي الدين فزعًا إلى مبارك من أن التقارير

تتحدث أن حزب الرئيس "الوطني" لا يمكنه الفوز بأكثر من ٢٠٪ وأن الأغلبية سوف تكون للوفدين واليسار، حكي مبارك ذلك إلى مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور في أحد حواراته.

وكان أن أقدم مبارك على خطوة لم يفعلها من قبل أي من حكام مصر سواء في ذلك الملك فاروق أو محمد نجيب وجمال عبد الناصر والسادات، حيث سمح للإخوان أن يخوضوا انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٤ ضمن قوائم الوفد ونجح منهم ١٦ نائبًا وسمح لهم بالبروز الإعلامي ليكونوا هم وجه المعارضة بدلاً من الوفد والقوى الوطنية الأخرى، وكان ذلك بداية التمكين لهم داخل الدولة المصرية، بعد ذلك سمح لهم بخوض الانتخابات كمستقلين، حتى أن شعارهم في انتخابات ٢٠٠٥ كان من صياغة د. أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب "مشاركة لا مغالبة".

وجود الإخوان في البرلمان، بسماع من الرئيس نفسه، أتاح لهم أن يكونوا جزءًا من نظام الحكم، خاصة أنهم منذ برلمان سنة ٢٠٠٠ كانوا هم المعارضة في المجلس، أتاح لهم ذلك المشاركة في التشريع وفي الرقابة على أداء الحكومة، وتقديم الخدمات عبر الأجهزة الحكومية والمحلية للمواطنين في دوائهم الخاصة، هم كذلك فهموا حدود اللعبة داخل البرلمان، كانوا دائماً مؤيدين لإعادة ترشيح مبارك للرئاسة، وأبدوا موافقات ضمنية ثم علنية بدءًا من عام ٢٠٠٥ على توريث الرئاسة لنجل مبارك، وفي الاستجابات التي تقدموا بها داخل المجلس، خاضوا في المناطق المسموح بها، أي إحراج وزير ما أو انتقاد عام للحكومة، أما توريث النظام فلم يقتربوا منها بالمرّة، وهذا ما كان يريده مبارك من المعارضة بالضبط.

أتاح وجود الإخوان في البرلمان الالتقاء تحت سمع وبصر الدولة بالأمريكيين والتباحث معهم ولن ينتبه مبارك إلى خطورة ذلك إلا في آخر عامين من حكمه.

كانت هناك مهمة أخرى للإخوان لدى مبارك، وشرع يعدهم لها منذ سنة ١٩٨٢ وهي أن يواجه بهم التيارات الإسلامية الأخرى، المتشددة أو المتطرفة، تحديداً الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد، وهما من تورط في اغتيال السادات ثم في الهجوم على ضباط ومعسكرات الأمن المركزي في أسبوط، كانت تلك مشكلة تُوْرَق مبارك، لذا نجده يفرج عن بعض رموز التشدد مثل أيمن الظواهري وعمر عبد الرحمن، ويسمح لهم بالخروج من مصر في إجراء غير معتاد في مصر، كانت العادة أن المفرج عنه في مثل هذه القضايا يظل فترة ممنوعاً من السفر، لكن هذه المرة كانت هناك رغبة في التخلص الناعم والهادئ منهم بتركهم يخرجون، وصل الأمر حد الإيحاء لبعضهم بالسفر، وهو ما فعله اللواء محمد عبد الحليم موسى مع د. عمر عبد الرحمن (٩).

قام الإخوان بتلك المهمة فقد وفقوا بضراوة ضد أفكار الخروج على الحاكم أو تكفيره، وكان ذلك

يتم بالتنسيق بين الجماعة وأجهزة الأمن في وزارة الداخلية (١٠)، وحين وقعت الحوادث الإرهابية في مصر منذ نهاية الثمانينات كان الإخوان يحاولون التوسط لدى الجماعات الأخرى للتهديئة أو هذا ما بدا وقتها.

كانت قنعة مبارك هي نفس قنعة السادات وزيادة أن الإخوان المسلمين جماعة معتدلة وأنهم لا يطمعون في الحكم وأنهم طلقوا العنف نهائيًا منذ سنة ١٩٦٥، وفوق ذلك لا يهاجمون الرئيس ولا أفراد أسرته ولا يمانعون في التوريث ولا يكثرون من الحديث حول الفساد، ولا ينتقدون علاقته مع الولايات المتحدة ولاحتظت الأجهزة الأمنية أنهم إذا شاركوا في مظاهرة ويظهر فيها هتاف عدائي للرئيس ينسحبون هم أو يقومون بالتكبير فقط.

كان مبارك يعرف أن هدف الجماعة منه أن يمنحهم الشرعية، وكان هو يلاعبهم بها، سمح لهم بكل شيء، في إطار أن تبقى الجماعة "المحظورة" (١١)، كانا يعملان عرفيًا وكانت الشرعية في يده هو، ذات مرة شبهت هذه العلاقة بأنها أقرب إلى علاقة بين رجل شهواني.. أناي ولثيم وامرأة لعوب، لا هي لديها الكبرياء لأن تبتعد عنه نهائيًا ولا هو لديه الشجاعة والقوة لأن يمنحها الشرعية ولا لديه قدر من الخلق والثقة التي تمكنه من الاستغناء عن هذه العلاقة، فقد كانت تؤدي له الكثير من الخدمات.

كان للإخوان مهمة أخيرة لدى مبارك ونظامه، كان مبارك قرر باسم الخصخصة مرة وباسم الديمقراطية مرة أن يتخلص من معظم أعباء الدولة تجاه مواطنيها، ملايين من المصريين يسافرون إلى العراق وإلى السعودية والإمارات ودول الخليج، وتفتح لهم الأبواب فتتخلص الدولة من أعبائهم ثم يقومون بتحويل العملة الصعبة لإنقاذ الاقتصاد المصري وقرر التخلص من المواطنين الأقباط تمامًا بإلقاء مسؤوليتهم بالكامل على الكنيسة المصرية وعلى قداسة الأنبا شنودة وصار هؤلاء المواطنون رعوية خاصة للبابا، صحيح أن الكنيسة يجب أن تتولاهاهم روحياً فقط، أما دنيوياً أيضاً فكان ذلك جديداً، الغريب أن رجال مبارك - فيما بعد - راحوا يشكون من أن الكنيسة تتحول إلى دولة داخل الدولة.

في هذا الإطار كان للإخوان نصيب غير قليل كانت القاهرة والمدن الكبرى تشهد نشوء ونمو تجمعات وأحياء عشوائية تمامًا، لا تقوم الدولة تجاهها بأي دور، وأعلنت الدولة عن خطط لتطوير هذه العشوائيات، والتي وضحت خطورتها منذ أحداث الأمن المركزي سنة ١٩٨٦، وتشكلت لجان وعقدت اجتماعات وكلف وزير الإدارة المحلية بمتابعة هذا الأمر، ولم يحدث شيء أكثر من هذا، هنا تركت الدولة هذه التجمعات والمجتمعات كلية للإخوان وللجماعات السلفية، وبعض الجماعات المتشددة، السلفيون والمتشددون قرروا إقامة الحدود على الأهالي في هذه المناطق، وبالطبع في مناطق فقيرة

ومحرومة لابد من انتشار المخدرات والجنس، واعتبر السلفيون أن رسالتهم تطبيق الحدود على هؤلاء "المارقين" أما الإخوان فقاموا بتوزيع الدقيق والسكر عليهم وتنظيم دروس خصوصية لأبنائهم ومستوصفات طبية وفي وسط هذا كله يبثون دعوتهم وأفكارهم، ظهر تواجدهم بقوة أثناء أحداث زلزال أكتوبر ١٩٩٢ وأتاحت الدولة لهم هذا الدور وسعدت به.

ولم تدرك دولة مبارك أن الإخوان صاروا بذلك شركاء في الحكم وفي الدولة.

لم تكن علاقة مبارك بالإخوان سمناً على عسل، ولا كانت ودودة، فقد صدم مبارك وأركان حكمه فيهم سنة ١٩٩٥، مع تفجير قضية "سلسبيل" التي تورط فيها عدد من قادة الإخوان، وجدت أجهزة الأمن في أوراق القضية مذكرة من ١٢ صفحة فولسكاب بعنوان "فتح مصر" تحدثت الوثيقة عن خطة الجماعة للتغلغل في النقابات المهنية وقطاعات واسعة من المجتمع وعدد من مؤسسات الدولة، كانت الوثيقة صادمة للجميع، بدءاً من مبارك، وبعدها بشهور بدأ اعتقال عدد من قيادات الجماعة وتم إحالتهم إلى المحكمة العسكرية، كشفت الوثيقة أن العلاقة بين الطرفين أو "الوليفين" بالتعبير المصري الشائع قائمة على الانتهازية المشتركة وتبادل المصالح وأنها تخلو من الحب أو الود. وكانت الأمور بين الطرفين وصلت إلى مرحلة لا يمكن لأي منهما أن يتراجع عنها ولا أن يتقدم عليها خطوة، صحيح أن الجماعة حاولت أن تعوض ذلك بإظهار مزيد من التحمل لقسوة الحبيب (مبارك) وإظهار فيض من المشاعر تجاهه هو ورجال حكمه، ولم يملوا من ذلك، في أثناء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥، قرر الإخوان عدم الدفع بأي مرشحين لهم في الدوائر وعلى المقاعد التي تقدم لها كل من د. أحمد فتحي سرور وكمال الشاذلي وذكريا عزمي وغيرهم، وفي حوار له بالمصري اليوم برر د. محمد مرسي القيادي بالجماعة - رئيس الجمهورية الآن - ذلك بأن الجماعة ترى أن هؤلاء رموز وطنية لا يجوز منافستهم وقال أيضاً إن الجماعة كانت تنوي أن تفعل الشيء نفسه مع المهندس أحمد عز باعتباره رمزاً وطنياً، لكنه هو لم يسمح لهم بذلك، إذ أنه دائم الهجوم العنيف عليهم، أي أنهم يريدون وصلاً معه لكنه لا يمنحهم الفرصة لذلك.. وفي نفس التوقيت تحدث مرشد عام الجماعة محمد مهدي عاكف بفيض من الثناء والود والإكبار على الرئيس مبارك.

وحين كان حسني مبارك يعالج في أحد مستشفيات ألمانيا، سنة ٢٠٠٩، خرج مرشد عام الجماعة د. محمد بديع على شاشة قناة "دريم"، برنامج "العاشرة مساء" داعياً إلى الرئيس بالشفاء، ولا بأس بذلك، لكنه قال إن الذي ينالم في المستشفى ليس رئيس الحزب الوطني ولا رئيس مصر فقط إنه أب لكل المصريين، وهو تعبير لم يقل به أي من أنصار مبارك، وكانت الكلمة غريبة على الأسماع، كانت فكرة الأبوة السياسية ابتعدت كثيراً عن الأذهان والتصورات السياسية، خاصة في عهد مبارك الذي كان يردد دائماً أن مصر تعيش دولة المؤسسات وأن القانون وأحكام القضاء تحترم في عهده ولا يتم

الخروج عليها.

ظلت العلاقة تترنح بين شد وجذب، يظهر النظام بين حين وآخر "العين الحمراء" للجماعة من باب التذكير فقط بأن الدولة حاضرة، وهنا لابد من أن نتذكر تصريحاً مهماً من اللواء عمر سليمان حين قرر الترشح للانتخابات الرئاسية، قال مهدداً الإخوان بأن لديه الصندوق الأسود الخاص بهم، وقال مذكراً لهم بأن المخبرات العامة في عهده كانت "الصدر الحنون" للجماعة ولقياداتها، هو لم يذكر أي تفاصيل لكن الإشارة واضحة تماماً.

حين قامت ثورة ٢٥ يناير، كان الإخوان آخر من لحق بها وشارك فيها، وتثبت اجتماعات اللجنة الوطنية للتغيير أنه في الأسابيع السابقة على قيام الثورة وأثناء التجهيز للخروج في مظاهرات يوم ٢٥ يناير، رفض قادة الجماعة المشاركة في المظاهرات وقللوا من أهميتها، وبات معروفاً الآن أن اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية شرع في إجراء حوار مع القوي السياسية وكان هدف الحوار الحيلولة دون خروج مبارك من الحكم واستمراره حتى شهر سبتمبر ٢٠١١، حيث يكمل مدته الرئاسية، وكان قادة الإخوان الأسرع إلى الاستجابة للجلوس وللحوار مع عمر سليمان مقابل أن يحصلوا على حزب باسمهم، أي الشرعية التي سعوا إليها عقوداً.

وسقط حسني مبارك في ١١ فبراير وبدأت المرحلة الانتقالية التي أدار فيها المجلس العسكري البلاد وكان الواضح أن الأمور تسير بقصد أو بدون قصد لكي يتم تسليم مسؤولية مصر إلى "التيار الديني" تسليم مفتاح، بدءاً من الاستفتاء على التعديل الدستوري في ١٩ مارس ٢٠١١، ورفض المجلس العسكري نداء القوى والتيارات المدنية بضرورة أن يكون الدستور أولاً، وقرر أن يكون الدستور أخيراً، وهكذا دخل المصريون استفتاء ١٩ مارس بدعاية تقول إن من يقول "نعم"، أهما يقولها للإسلام ومن يقول "لا" فهو يعترض على الإسلام، وسارت دعاية مفادها أن الذين يريدون الدستور أولاً يريدون إلغاء المادة الثانية من دستور ١٩٧١ ويعلنون الحرب على الإسلام، وهكذا أدارت العملية السياسية وكأنها صراع حول "الإسلام".

ثم سمح بقيام أحزاب سياسية على أسس دينية، فانطلق الإخوان وحواشيهم يشغلون الساحة ولديهم التنظيمات التحتية والتمويل الضخم، غير معلى المصدر.

سارت المرحلة الانتقالية بطريقة تقود إلى الإخوان المسلمين، معروف الآن أنه كانت هناك مساندة قوية من الإدارة الأمريكية لجماعة الإخوان، وهناك الكثير من الأسرار والألغاز في تلك المرحلة تحتاج الكشف والإعلان، وفي الشارع المصري الكثير من الشائعات في هذا المجال، حول المساندة من بعض الأطراف في الإقليم والتي وصلت حد التآمر والتواطؤ للدفع بالإخوان، مثل الذي فتح السجون يوم

٢٩ يناير ٢٠١١ ومن أحرقت ملفات المساجين في ملف وادي النطرون الذي كان يمثل فيه د. محمد مرسي ومثل التحويلات المالية الضخمة التي وصلت لبعض الجمعيات الدينية ثم آلت في النهاية إلى الدعاية الانتخابية و...

المهم صعد د. محمد مرسي إلى الرئاسة، ورغم أن قطاعاً كبيراً من الناخبين اختاروه خوفاً من البديل وليس اقتناعاً أو قبولاً به وبعضهم يتحدث الآن عن أنه "عصر على نفسه ليمونة" واختاره، لكن الجماعة اعتبرت نفسها هي الفائزة وأنها هي التي تربعت على عرش مصر، ومن هنا ظهرت العديد من الأزمات.

غير أن صعود الجماعة على هذا النحو كشف الحقيقة، فتبين أنها لا تملك مشروعاً للدولة ولا حلمًا للنهضة، أو مشروع النهضة كما قامت دعايتها الانتخابية، وضح كذلك أنها لا تملك مشروعاً للإحياء وللتجديد الإسلامي، تكشفت الأمور وهو أنها مشروع للسلطة، مشروع عاش في الكواليس وفي الظلام ولما حانت الفرصة للخروج إلى النور والعلن، تبين أنه حتى بهذا المعيار مشروع قاصر إلى أبعد حد، وتلك قضية أخرى.

المراجع:

- (١) حسن البنا مذكرات الدعوة والداعية.
- (٢) نشر جمال البنا شقيق حسن البنا الأصغر نص هذه اللائحة والتعديلات التي تمت عليها بعد ذلك.. راجع جمال البنا وثائق الإخوان ج ١ وج ٢.
- (٣) كتب حسن البنا فصلاً من مذكراته عن مشاركته في هذا الاستقبال، ثم قامت الجماعة بحذف هذا الفصل ابتداءً من عام ١٩٧٦ حين أعادوا نشر المذكرات، كانت الطبعة الأولى من المذكرات صدرت سنة ١٩٥٠ وكان البنا نشرها فصولاً في مجلة الإخوان، راجع في ذلك حلمي النمنم: حسن البنا الذي لا يعرفه أحد، مكتبة مدبولي.
- (٤) محسن محمد: من قتل حسن البنا، دار الشروق.
- (٥) رصد مارك كورتيس تفاصيل هذا التعامل وامتداداته بعد ذلك، حتى سنوات الخمسينات في كتابه "التاريخ السري لتأمر بريطانيا مع الأصوليين"، ترجم الكتاب: كمال السيد ونشره المركز القومي للترجمة بالقاهرة سنة ٢٠١٣.
- (٦) أسعد سيد أحمد: الإسلام والداعية.. الإمام المرشد حسن الهضيبي، ج ١، طبعة دار الأنصار، ص ١٢ و ١٥.
- (٧) ما تزال علاقة عبد الناصر بالإخوان موضع لغط، فريق من الإخوان زعم أنه انضم إلى التنظيم الخاص وبايع حسن البنا، وتزيد بعضهم إلى حد القول إن البنا أوصى بأن يكون عبد الناصر مرشداً عاماً من بعده، ولا توجد شواهد تثبت شيئاً من ذلك حتى الآن.
- (٨) شرح محمد حسنين هيكل في كتابه "خريف الغضب" تفاصيل الترتيبات التي وضعها السادات مبكراً لعودة الإخوان بتدخل من كمال أدهم مدير المخابرات السعودية.
- (٩) راجع في ذلك: حمدي البطران: "الأمن من المنصة إلى الميدان".. الناشر: دار العين، والمؤلف لواء سابق في وزارة الداخلية.
- (١٠) ماهر فرغلي: الجماعة الإسلامية في مصر من العنف إلى المراجعات.. دار الانتشار العربي - ٢٠١٢.
- (١١) د. هشام العوضي: صراع على الشرعية - الإخوان المسلمون ومبارك- ١٩٨١ - ٢٠٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية - ٢٠٠٩.